وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية
شعبة علم الإجتماع

محاضرات لطلبة السنة الأولى – ليسانس
ميدان العلوم الإجتماعية

مقياس : مدخل إلى الديموغرافيا

الدرس 2

الأستاذ : عمران

السنة الجامعية: 2019– 2020

الدرس 2: النظرية المالتوسية

-نظرية مالتوس.

-قانون السكان

-قوانين الفقراء : إنتقاد مالتوس

-التربية

-نظرية Boserup: نقيض نظرية مالتوس

-مالتوس وبوزروب: خلاصة الأفكار

نظرية مالتوس (MALTHUS)

لقد كانت للثورة الصناعية في إنجلترا أثار كبيرة على المجتمع الإنجليزي. للتحضر الذي وصلت إليه إنجلترا في القرن 18 هو أحد أهم الأسباب التي أدت لإنتشار الفق ر. لقد كان يمثل المزارعون حوالي 70بالمئة من مجموع العمال في سنة 1700 وقد إنخفضت هذه النسبة لحوالي 37في المئة سنة 1800، خلال هذه الفترة إرتفع عدد سكان إنجلترا وبلاد الغال من 5800000 إلى 9100000 فقد كان معدل النمو السكاني كل 10 سنوات يقدر بـ 7 بالمئة بين 1750 إلى 1770 وقد وصل إلى 9 بالمئة ثم إلى أكثر من 16 بالمئة في الفترة ما بين 1811 _1821.

إن هذه الحالة الإقتصادية والديموغرافية أدت إلى وجود نقاش في إنجلترا حول هذا الموضوع، فقد إهتم القس توماس روبرت مالتوس بالنتائج الإجتماعية للتحولات التي كانت تعيشها إنجلترا ونشر مؤلفا دون ذكر إسمه سنة 1798. قد يكون مالتوس عمد لعدم ذكر إسمه من أجل أن يحمي نفسه من النقد وفعلا بعد نشر الكتاب تلقى المؤلف الكثير من الإنتقادات وجدلا كبيرا لم يكن ينتظره وكان إسم المؤلف يعكس محتواه ويرد من خلاله على نظريات غودوين و كوندورسي. وقد تضمن المؤلف تحليلا لأسباب الفقر. أدت شهرة الكتاب الغير متوقعة بمالتوس لتنقيح أفكاره عدة مرات فيما بعد.

كان مالتوس يريد من خلال نشر أفكاره الوصول بالمجتمع إلى الكمال ولكنه أشار إلى العوائق التي تمنع حصول ذلك، إن أغلب الأفكار الموجودة في المؤلف الأول معادة في النسخ اللاحقة ولكن مع تغير في الأسلوب وإضافة الحجة مع وجود الصيغة التشاؤمية.

نشأة روبرت مالتوس (1766-1834)

ولد توماس روبرت مالتوس في ووتن في منطقة صوراي في إنجلترا وهو الطفل السادس. كانت عائلته تقيم في الريف وتستثمر في الزراعة. تزوج مالتوس في 1804 وتحصل على منصب شغل سنة 1805 كأستاذ في التاريخ والإقتصاد السياسي في مدرسة الشركة الإنجليزية للهند الشرقية.

Essai sur le principe de population :

يذكر مالتوس في تقديم كتابه أنه ألف كتابه بعد حوار مع صديقه. كا ن مالتوس مهتما بمسألة السكان حيث أنه تحاور مع والده حول الزيادة السكانية وعلاقتها بوسائل المعيشة .قرر مالتوس بعد نشر أول كتابه تعميق بحوثة من خلال تدعيمها بالوقائع الميدانية، كان مالتوس يقر بهذا الضعف في مؤلفه "[...] توقف طويل وتقريبا توقف كلي بسبب نشاط كبير، مع رغبة (ربما من دون حذر) بعدم تأجيل النشر[...]، حالت دون أن يعطي الكاتب لهذا الموضوع الأهمية اللازمة" (جيمس 1979، ص19) من أجل ذلك سافر مالتوس إلى أوروبا وانتظر خمس سنوات لكي ينشر طبعة منقحة لمؤلفه كما كانت هناك طبعة ثالثة سنة 1806 وقد استمر مالتوس بوصف العلاقة بين النمو السكاني والوضعية الإقتصادية لإنجلترا مع إستخدام الأرقام كان يعتقد مالتوس أن منشوراته التي إعتمدت على الإحصاء السكاني الذي أنجز في بريطانيا سنة 1801 وكذلك ملاحظاته في أسفاره لأوروبا على أساسها استطاع أن يكتب مؤلفاته كان يعتقد مالتوس أن تلك الإضافات الميدانية بمثابة الدليل على القانون الذي جاء به حول السكان .كان مالتوس دائما مهتما بدراسة العوائق التي تمنع تقدم المجتمع البريطاني، من خلال طرحه للتساؤل : كيف يمكن تحقيق سعادة الإنسان ؟ كما كان يهتم بتأكيد أفكاره التي جاء بها في المؤلف الأول (1798) والمؤلف التالي (1803).

إن جواب مالتوس عن تساؤله يطبعه التشاؤم ولم يكن يحمل بصورة واضحة الحلول للمشاكل. بالنسبة له هناك عائق رئيسي يمنع تحقيق السعادة وهو قدرة السكان على الزيادة التي تفوق قدرة الأرض على إنتاج الغذاء للإنسان (مالتوس 1807. ص25).

يرى مالتوس أن تقدم الإنسان معطل بسبب الوضعية التي قام بوصفها. إن نقص الغذاء له نتائج مؤسفة خاصة لدى الطبقة البسيطة في المجتمع. إن الفقر ينتج عن عدم التوازن بين كمية الغذاء وعدد السكان، ولكن نوعية العلاقة الموجودة حول هذه المشكلة هي علاقة إقتصادية. كما يبرزه " Jean Marie Poursin" :(إن إهتمامات مالتوس دفعته نحو الإقتصاد السياسي وأن المشاكل المتعلقة بالسكان تهمه من حيث أنها تمثل معطيات أساسية للمشكل الإقتصادي بشكل عام) (1972.ص16).

إن مسألة الشغل تحتل مكانة مهمة في تحليل نسق الإنتاج عند مالتوس. وهذا لا يعتبو إتجاها جديدا فقد كان الشغل موجودا لدى المفكرين الذين سبقوا مالتوس. فعند Petty النمو الإقتصادي متعلق أساسا بنوع النشاط الذي يقوم به السكان كما أقر بأن نسبة الأفراد العاملين في التجارة والصناعة يجب أن تكون في أعلى مستوى ممكن، فقد قام Petty بترتيب الوظائف حسب الأهمية فقد أشار إلى أن دخل المزارع حسبه أقل بثلاث مرات من دخل الصياد (أي أن دخل الصياد يساوي دخل ثلاثة مزارعين). إن هذه الفكرة على عكس ما جاء به القس مالتوس. إن العمال الغير منتجين من خلال العمل الذين يقومون به من إستهلاك يسمحون بوجود طلب فعلي ويضيف أنه في كل دولة يجب أن يوجد أفراد يشتغلون بوظائف مختلفة، أفراد يقومون بشؤون الحكم، جنود لحماية البلاد، قضاة ومحامين.

بالنسبة لـ David Ricardo إن الكمية النسبية للعمل اللازم للإنتاج هو الذي يحدد قيمته. كما إعتمد قانون المنافذ الذي جاء به Jean-Baptiste Say سنة 1803 وهذا ما يشكل أكبر نقطة خلاف بين مالتوس وريكاردو. إن قانون المنافذ أو (قانون Say) يطرح فكرة أن العرض يخلق الطلب. بمعنى أخر أن الإنتاج يفتح منافذ للإنتاج فلا يمكن ان تكون هناك أزمة في الإنتاج الزائد بما أن خلق المنتجات يزيد في الدخل والإنفاق فيرى ساي أن الإدخار يؤدي إلى الإنتاج من جديد.

إن مسألة المال (النقود) عنصر هام في تحليل مالتوس فكان يعتبر أن سعر القمح يتغير حسب تأثير الطلب (مالتوس 1806،ص 82) فمن البديهي أن المداخيل الحقيقية للأفراد

تتأثر بتلك التقلبات في الأسعار خاصة أن نسبة أكبر من دخل الأفراد مخصصة لإقتناء المواد الغذائية لدى الطبقات الإجتماعية الدنيا فعند مالتوس يحتل سوق العمل مكانة بالغة الأهمية في تفكيره الذي يهدف إلى البحث عن السعادة، فمفهوم السعادة عند مالتوس لا يعتمد على عدد السكان بل على كمية الغذاء المتوفر فمن خلال مؤلفاته قام بإضافة تدقيقات إقتصادية ففي الطبعة الثانية لكتابه الأول قام بدراسة سعر المواد الإستهلاكية وفي الطبعة الرابعة والخامسة إهتم بإنخفاض قيمة النقود، بالمعادن، بالقوانين المتعلقة بالحبوب وأخيرا بالثروة. وفي سنة 1820 نشر مالتوس كتابا بعنوان "مبادئ الإقتصاد السياسي" وذلك ردا على أفكار ريكاردو، أما فكرة السعادة المادية فقد أتى بها مالتوس في كتاب يغلب عليه الطابع الإقتصادي وكان بعنوان "مفاهيم في الإقتصاد السياسي" أين بين مفهومه للثروة حيث أنها تمثل كل الأشياء المادية التي يحتاجها الإنسان والتي تطلبت مجهودا من صناعة الإنسان لتلبية حاجاته.

قانون السكان

أشار مالتوس أنه لا حاجة للرجوع لكتابه في طبعته الأولى لفهم محتوى أفكاره فقد أعاد أفكاره الأساسية في الطبعة الثانية (1803) فأفكاره واضحة بحيث أنه يحاول الإجابة على سؤالين أساسيين:

1 -ماهي الأسباب التي أدت إلى توقف تقدم البشرية، أو زيادة السعادة؟
2 -ماهي إمكانية إستبعاد تلك الأسباب التي تعيق ذلك النمو؟ (مالتوس 1803.ص67).

كما يقر مالتوس بأنه ليس هناك سبب واحد فقط وراء تعاسة المجتمع غير أنه أعطى إهتماما خاصا بواحدة من تلك الأسباب التي في نظره كانت غالبا مهملة وغير مفهومة من طرف سابقيه. يقول مالتوس: "إن الهدف من هذه المحاولة (أي الكتاب في الطبعة الثانية) هو أساسا دراسة نتائج قضية كبرى مرتبطة جدا بالطبيعة البشرية [...] القضية التي رأيتها

هي التوجه الدائم الموجود لدى كل الكائنات في زيادة أعدادهم أكثر مما تتحمله كمية الغذاء المتوفر لهم"(مالتوس 1803، ص67-68).

إتبع مالتوس منهجين لتبرير أقواله. الأول: يتمثل في إستطلاع فترات تاريخية مخالفة مع ملاحظة المجتمعات في تلك الفترات. أما الثاني: فهو يعتمد على مقارنة (Ratios-، نسبتين) ذات الإرتباط الوثيق بمفهوم السعادة. هذه الأخيرة تتعلق بالسكان والإنتاج الزراعي. إن تفكير مالتوس يقوم على محاولة إيجاد عدد السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان إن لم تكن هناك عوائق لذلك النمو. فوصل إلى نتيجة أن عدد السكان يتضاعف في هذه الظروف كل 25 سنة ويضيف أن من فترة إلى أخرى ينمو عدد السكان بوتيرة هندسية. أما فيما يخص الغذاء فإن الكمية المتوفرة لا يمكنها أن ترتفع إلا بطريقة حسابية في نفس الفترة ففي أحسن الظروف المواد الغذائية لا يمكنها الزيادة بمستوى أكبر إلى الضعف كل 25 سنة فلو كانت الأراضي الزراعية متوفرة من الممكن أن يكون تضاعف لكمية الغذاء، إلا أن الأراضي الجيدة نادرة ولا يمكن إلا أن تزداد ندرة على مر السنين.

بالرغم من أن مالتوس لم يكن مقتنعا بواقعية فرضيته فيما يتعلق بزيادة الطعام، إلا أنه يقارن نسبتين. إن النتيجة حول النسبتين ملفتة للإنتباه: إن عدم التوازن لا مفر منه وذلك بعد فترة قصيرة، إن القدرات الشخصية التي طورها مالتوس من خلال عمله في كامبريدج مكنته من تقوية أفكاره فالمثال الذي إعتمده ينطلق من فرضية أن الأرض مسكونة من طرف مليار نسمة وأن عدد سكان الأرض كل 25 سنة يتضاعف وبعد ثلاثة قرون يصل عدد السكان ليصل إلى أكثر من 4096 مليار نسمة. أما وسائل المعيشة لا يمكن أن تغذي إلا مليار نسمة في المرحلة الأولى. في المرحلة الثانية يوجد الغذاء لـ 2 مليار، في المرحلة الثالثة هناك ما يكفي من الغذاء فقط لـ 3 ملايير فإن الإختلال كبير جدا فهناك 4096 مليار نسمة أما كمية الغذاء لا تكفي إلا لـ 13 مليار نسمة.

إن مالتوس على وعي بعدم واقعية هذه الوضعية التي يتنبأ بها وذلك بسبب وجود قانون أقوى يكون حاجزا أمام إمكانية حدوث هذا النمو السكاني الأقرب إلى الخيال، هذا العائق هو

نقص الغذاء. إلا أنه قلما يكون هذا هو السبب في أن تكون كمية الغذاء المتوفر في نفس مستوى عدد السكان إلا في حالة المجاعة. هناك عوائق فورية (Immediate check) هي المسؤولة عن التساوي بين المتغيرين (كمية الغذاء وعدد السكان) تنقسم هذه العوائق إلى نوعين حسب ما جاء به مالتوس وقائية وإيجابية (preventive /positive).

إن العوائق الوقائية تعمل طواعية لمنع زيادة عدد السكان. إن للإنسان، يقول مالتوس القدرة على توقع النتائج المستقبلية فوسائل المعيشة ثابتة والإنسان يعلم عدد الأفواه التي يجب عليه توفير لها الغذاء ويبدي الإنسان خوفا من عدم قدرته على توفير الغذاء لأطفاله.

هناك إعتبارات أخرى تطرق لها مالتوس مثل الشغل الذي سوف يقوم به الإنسان وإمكانية فرض عمل أكثر شقاءا وإستحالة إعطاء نفس مستوى التربية للأطفال وربما إستحالة تلبية حاجاتهم وقد يلجأ الإنسان إلى طلب الإعانة والتبرعات إن حجة مالتوس بسيطة وتعتمد على فكرة أنه يجب على الإنسان أن يأخذ بعين الإعتبار تكلفة الطفل عند إتخاذ قرار الإنجاب. يرى مالتوس أن في المجتمع المتحضر توجد العقبة الأخلاقية (moral restraint) تمنع الزواج المبكر ويعارض في هذا الصدد إتجاه الطبيعة. مالتوس بصفته رجل دين يعتبر أن الزواج هو المسؤول عن الرابط الطبيعي الذي يجعل رجل وإمرأة ينجبان. يمكن لهذه الأفكار أن تجعلنا نعتقد أن مالتوس يشجع العزوبية لكن في حقيقة الامر أنه يعارض بعض الزيجات في بعض الطبقات الإجتماعية الفقيرة التي يعتبرها سابقة لأوانها، مالتوس يعترف أن حرمان شخص ما من إنجاب وتربية إبن يخلق معاناة ولكن هذه المعاناة لا تساوي شيئا إذا ما قورنت بالعوائق (القيود) التي يواجهها السكان.

أما العائق (القيد) الثاني الخاص بالنمو السكاني حسب مالتوس هو مدمر ويتعلق بالوظائف الغير صحية، الأعمال الشاقة، الفقر المدقع، سوء تغذية الأطفال، قلة النظافة، مدن كبرى، والحروب...إلخ. من الواضح أن نمط عيش مالتوس في الريف البريطاني الذي كان يحبه كثيرا أثر في طريقة تحليله. فبعد وفاة والده سنة 1800 عاش في لندن. في تلك الفترة كانت نسبة الوفيات في لندن عالية جدا. قلة النظافة، الأمراض والأوبئة هي عوائق كان يصفها

مالتوس بمصطلح البؤس. على النقيض من ذلك فإن الحروب والعقبات الأخرى المتعلقة بالإنسان تشكل عيبا (vice)، إن العقبات (الوقائية) من المجموعة الأولى هي أيضا نتائج لذلك العيب ويمكننا يقول مالتوس: إضافة الحرية الجنسية والخيانة الزوجية .إن إضافته للعائق الأخلاقي في حجته التحليلية راجع إلى الملاحظات التي قام بها حول الشعوب القديمة التي لم تكن لها القدرة على توقع المستقبل بينما يرى أن هناك تقدما في بعض الدول المتحضرة فالعائق الأخلاقي يمكن أن يكون له فعالية بصورة جزئية لسكان تلك الدول وبهذا تقل المعاناة بسبب إستقرار وسائل المعيشة وعدد السكان.

كان مالتوس يريد أن يبين أنه من الممكن تقدير عدد السكان حسب معايير نطاط الإختلافات الثقافية وكمية الغذاء المتوفرة وأنماط العيش فهذه المعايير هي نفسها التي تكلم عنها مالتوس سابقا: العيب والمعاناة والعائق الأخلاقي هي العوامل المنظمة التي تضبط عدد السكان مع مستوى وسائل العيش. يعطي مالتوس مثالا حول المجتمعات الأقل تقدما مثل زيلاندا الجديدة أين يكون العيب كبيرا حيث يحدث أحيانا أن وسائل العيش تفوق حاجيات السكان، وهذا يُفسر حسب مالتوس بالعنف ضد المرأة ووفاة الأطفال والعادات البربرية لتلك القبائل ففي هذه البلدان عندما تمر بحالة طقس سيئ فإن النتائج الفورية ستكون كارثية فكثرة "العيوب" تضعف المساواة بين الغذاء المتوفر والطلب عليه فإذا كان هناك إختلال فذلك يؤدي إلى المجاعة.

خلال سفرياته إنزعج مالتوس كثيرا أن السكان لا يعرفون مبدأ السكان كما هو الحال في إنجلترا فخلال رحلته في أوروبا الإسكندنافية، في روسيا وألمانيا لم يجد إلا بلدا واحدا تقوم فيه الحكومة بالدعاية للعائق الوقائي وهي دولة النرويج التي كانت حسب مالتوس واعية بمبدأ السكان وذلك خلافا للسويد التي كانت لها نفس الخصائص المتعلقة بالتربة والفصول إلا أن النرويج فقط كانت تطبق سياسات موافقة للقيد الوقائي. من بينها عدم وجود المدن الصناعية الكبرى، التجنيد العسكري للشباب ونقص عدد السكان. يقول مالتوس أنه في بلد يعرف عدد كبير من السكان مقارنة بمساحته فكل فرد يعتقد أن له حظوظا كبيرة في إيجاد عمل إن لم يجد عمل في مكان معين لابد أن يجد عمل في مكان أخر. يقول مالتوس يجب

الفهم أن البلدان الأقل تحضرا لا يمكنها اللجوء للقيود الوقائية. إن الحضارات القديمة لم تكن لها القدرة على إستعمال العائق الأخلاقي فهذه الخاصية الغائبة عند الحيوانات هي غائبة أيضا في الحضارات القديمة فيقول أن هناك تطور للكائن البشري يجعله يتوقع النتائج المستقبلية لتصرفاته الحالية حيث العائق الأخلاقي يمكن أن يصبح الحل لمشاكل المجتمع.

قوانين الفقراء: إنتقاد مالتوس

كانت إنجلترا معقل الثورة الصناعية، كانت أول ساحات القتال من أجل تقسيم الثروة. تم إنشاء قانون حول الفقراء ولكن حالة الفقر لم تتغير ولم يختفي. فالثورة الصناعية التي تروج لهذا الفقر، هناك خصوم لهذا النظام. يجب معرفة أن تطبيق النظام ترك تطبيقه للجماعات المحلية والكنائس والمساعدة المقدمة للفقراء كانت تختلف من يوم لأخر ومعايير إنتقاء الفقراء كانت تشكل مشكلة وحتى المبلغ المقدم فالنتيجة كانت أن الناس كانوا يتنقلون من قرية إلى أخرى بحثا عن أكبر إعانة. إنتقد **أدم سميث** ولاحظ أن قانون الفقراء يمنع حركة اليد العاملة فالعمال مرتبطون بالكنائس التي تدفع لهم الإعانات وبالتالي لا يبحثون عن عمل فهذا النظام ينتج اللامساواة من حيث الدخل في المجتمع وهذا ليس في مصلحة الفقراء وبما أن مالتوس كان قسا فقد كان على دراية بكل عمليات الإعانة المقدمة للفقراء لكنه حسب مالتوس أصبح المحرك الأساسي لنقد هذا النظام على المستوى العام، وجه مالتوس أول نقد لهذا القانون من حيث أنه كان يضعف الحرية في إنجلترا.

القيد الوقائي موجود ولو بقوة مختلفة في كل الطبقات الإجتماعية. إن الرغبة في الزواج وإنشاء عائلة ممكن أن تتأثر بضعف إمكانية الإستغناء عن بعض الرغبات المادية فالشخص الميسور الحال ممكن أن يستغني عن إنشاء عائلة خوفا من فقد الإمتيازات التي إعتادها أن نفس الإعتبارات تنطبق على العمال ذوي الدخل الضعيف فالعامل الذي يعيش حالة الكفاف، يتسائل مالتوس هل ممكن أن يجازف وينشئ عائلة؟ فالتساؤل حول قدرة هذا العامل في أن يوفر الغذاء لأطفاله مبرر. مفهوم الحرية يطرح في هذه الحالة عندما يطلب العامل الإعانة من الكنيسة.

بالفعل إن ضياع الإحساس بالحرية لا يجب أن يحدث حسب مالتوس الذي يرى أن "لحسن الحظ هناك لدى بعض المزارعين نوع من الرفض لتلك الإعانة هذا الإحساس تحاول قوانين الفقراء أن تمحيه "(مالتوس 1807، ص67). إن الخجل ن طلب الإعانة أمر مهم لدى المجتمع وهذا يعتبر أحسن وسيلة لتشجيع الأفراد على العمل فالكسل وقلة الانضباط يجب محاربتهما من أجل تحسين السعادة لدى كل السكان.

إن بيوت الشغل (work houses) لم تكن أكثر فعالية بالنسبة للمجتمع. إن المسؤولية والأعباء التي يجب على العمال حملها كبيرة حيث أن تحسين الخدمات للأفراد المقيمين في بيوت الشغل هو خطأ كبير ويرى مالتوس أن هؤلاء الأفراد يشكلون ضررا للمجتمع إن المال الذي يتم إنفاقه لتلبية حاجات هذه العينة من المجتمع يستحسن إنفاقه على أشخاص لهم القدرة على العمل، إن عمال الطبقة المتوسطة جديرون بالإهتمام فبعضهم قد يسقط في حالة الفقر حيث لا يسعهم إلا المطالبة بالإعانات التي تقدمها الكنائس.

إن العدد الكبير للفقراء ينقص من حجم السعادة الموجودة في المجتمع والتي تشكل المؤشر المرجعي عند مالتوس الذي يعتبر أن قانون الفقراء يساهم في زيادة النمو السكاني في نفس الوقت لا توجد مؤشرات تدل على إرتفاع في كمية وسائل المعيشة. إن مالتوس لا يرفض فكرة أن الإنتاج الزراعي يمكنه أن يرتفع نتيجة لإرتفاع الطلب على الغذاء لكنه يرى أن القيد الوقائي يكون أُقل تأثيرا حيث أن عدد "الأفواه" الواجب تغذيتها تنمو أكثر من نمو كمية الغذاء.

يرى مالتوس أنه إذا كانت القيمة المالية الممنوحة للفقراء عالية جدا يمكن أن يقود هذا العمال لخفض عدد ساعات العمل مما يؤدي إلى حدوث صعوبات كبرى في الإنتاج وفي النهاية تسوء الوضعية الإقتصادية للبلد بأكمله. إذا كان النمو السكاني يؤدي إلى الزيادة في الطلب على الغذاء لكن هذا يختلف بالنسبة للمواد الأخرى (الغير غذائية) وفي هذا الإطار يرى مالتوس أن الطلب على الغذاء ليس كالطلب على المواد المصنعة. فبالنسبة لهذه

الأخيرة المواد الأولية متوفرة فإرتفاع الطلب يمكن تلبيته عن طريق رفع الإنتاج لكن هذا لا يحدث عندما يتعلق الأمر بالطلب على الغذاء.

إن هذه الأفكار الأخيرة يعتبرها مالتوس مهمة جدا فهو سلط الضوء على محرك النمو الإقتصادي وذلك في الطبعة الأولى لكتابه في 1798 فقد تبادل مالتوس الرسائل مع **دافيد ريكاردو** حول موضوع النمو الإقتصادي وكذلك حول الإدخار، قانون **ساي**، وأيضا حول مسألة القيمة.

لاحظ مالتوس، على غرار الفيزيوقراطيين، أنه لا يمكن القيام بنفس التحليل عندما يتعلق الأمر بالمنتوجات الفلاحية والأخرى المصنعة. فهو يرى أنه في أوروبا يوجد إتجاه للزيادة في حجم السكان أكثر مما تتحمله كمية الغذاء المتوفر فحتي يمكن رفع الإنتاج الغذائي مالتوس يرى أن الوسيلة الوحيدة التي تسمح بذلك هي زراعة أراضي جديدة فيقول: "في البلاد التي كل الأراضي الموجودة فيها مستغلة يجب تطبيق أسعار مرتفعة من أجل تشجيع الفلاح على رفع منتوجه لاسيما عن طريق إستخدام إضافات على التربة لزيادة المحصول "
(مالتوس1807، ص 47) كما يعتقد مالتوس أن الإنتاج يمكن أن يرتفع جراء إرتفاع الطلب وفي هذا الوضعية فإن النشاط الإنتاجي الجديد يجلب عائد مادي بسبب الزيادة السكانية.
عندما يزيد عدد المشترين يرفع من حجم الطلب لكن هذا في نفس الوقت يؤدي إلى إقتسام الربح بين عدة أشخاص.

إن مالتوس كان على وعي بأن نسبة وفايات الأطفال مرتفعة جدا لدى الفقراء لكنه لا يغير من موقفه فهو يقر بأن المساعدة إيجابية على المستوى الفردي ولكنها تنشر في المجتمع البؤس الموجود بين الفقراء. في الحقيقة مهما تكن قيمة الإعانة المالية المقدمة من طرف الكنائس فإن عدد الفقراء لا يمكنه أن ينخفض نتيجة لهذه الطريقة في إعادة التوزيع .فتحليل مالتوس يقوم على فكرة أن كمية الغذاء محددة وأن المنافسة بين المشترين تؤدي حتما لإرتفاع السعر عندما تكون هناك ندرة .من الخطأ الإعتقاد أن المنحة المالية تساعد المجتمع فالشخص الذي يأخذ تلك المنحة هو مستفيد أكثر من مواطنيه، ولكن هذا الربح النسبي لا

ينمي الثروة الوطنية بل بالعكس إن الأشخاص الذين لم يحصلوا على إعانات من الكنائس سوف يضطرون هم أيضا لطلب تلك المساعدة فيعتبر مالتوس أنه من الممكن إذا قمنا بتخفيض نوعا ما المشاكل الفردية فإننا نقوم بنشر المعاناة في مساحة أكبر من ذلك بكثي.

يؤكد مالتوس بأن الإعانة عن طريق منح الغذاء ليس له نفس نتائج إعطاء منحة مالية:"إذا قمت بإنقاص كمية الغذاء لعائلتي وأقوم بإعطاء جزء منها لفقير فأحرم نفسي وأريح الفقير فإنني أفرض حرمانا على نفسي وعائلتي حتى ولو كنا نتحمل ذلك الحرمان.
إن مالتوس قام بتحليله على أساس أن الغذاء لا يساوي القيمة المالية وبأنهما شيئين متضادين ولكن في الحقيقة تحليل مالتوس في هذا الصدد ناقص لأنه لم يرى أن المال والغذاء لهما نفس الخصائص، فإعطاء مبلغ مالي لشخص فإن بإمكانه أن يشتري به كمية من الغذاء.

يضيف مالتوس أنه من المستحيل للشخص الذي يتحصل على الإعانة من دون أن يؤدي هذا لإنقاص من حصة الأخرين .إن الشخصين اللذين يقومان بهذه العملية (الذي يعطي والذي يأخذ) يجب على أحدهما الإنقاص من إستهلاكه أما الأخر فسيزيد من إستهلاكه لنفس المنتوج، إذا مالتوس يرى أنه من الواضح أنه من غير الممكن الزيادة للبعض دون الإنقاص للبعض الأخر، وأنه ليس هناك فائدة من نقل المال من الأغنياء إلى الفقراء إن لم يخفض الأغنياء من كمية الغذاء المستهلك .إن الفقراء يخصصون جزء كبير من مداخيلهم للغذاء على عكس الأغنياء .نتيجة لهذا فإن الإعانة المالية من الأغنياء إلى الفقراء تزيد من إستهلاك المواد الغذائية وبالتالي الإنعكاس على رفع الأسعار يكون حتميا، إن العمل الخيري لمساعدة الأخرين لا يؤدي إلى الهدف المرجو. أما على المستوى الكلي في البلاد فإن نظام الكنيسة يخادع الفقراء فهو يدفعهم للاعتقاد أن السلطات تهتم بأمرهم.

هناك قطيعة بين تحليل مالتوس وتحليل التجاريون (Mercantilistes) يؤكد مالتوس أن إهتمام القادة وحتى الأغنياء بالمجتمع ممكن أن يكون في تناقض تام مع مصلحة الشعب فالنمو السكاني يؤدي إلى الفقر عن طريق خفض الرواتب .فمالتوس يدعو لمراقبة ومحاربة

القوانين التي وضعتها الحكومة الإنجليزية بغرض مساعدة الفقراء (نفس المرجع، ص 69) فمالتوس، الذي تأثر بأفكار David Hume و Jean –Jacques Rousseau، يدافع عن نظرة ليبيرالية على حساب المذهب الذي جاء به التجاريون فهو يدافع عن فكرة السعادة الفردية بدلا من الإهتمام كما يفعل المفكرون الأخرون، بقوة الدولة وميزان المدفوعات.

إن التساؤل الذي يطرح نفسه هو ماذا يقترح مالتوس لتحسين سعادة الأفراد؟ إن محاربة الآفات الإجتماعية مثل الدعارة هي ممكنة ولكنها صعبة وهناك عدة حلول مقترحة. إن العفة هي وسيلة في متناول المجتمع البريطاني المتقدم في ذلك الوقت فمالتوس لم يكن ضد الزواج لأنه تزوج وأنجب ثلاثة أولاد، رغم هذا وجهت له عدة إنتقادات، فهو لم يكن مانع أن فردا يرغب في الزواج من دون أن تكون له القدرة على التكفل بعائلته يجب أن تكون له الحرية في ذلك. إن إقتراح مالتوس مختلف وهدفه هو تعزيز العفة. إن تأخير موعد الزواج وبالتالي تمديد فترة العزوبة ممكن أن يؤدي لخفض عدد الأطفال الذين سيتحملهم المجتمع وهذا يدعم السعادة ولو لفترة قصيرة لأن فترة إنتظار الزواج مباركة على حد تعبيره حيث يرى أن علاقة صداقة في العفة ممكن أن تسمح بتشكيل روابط دائمة فهذا لا يعني قانونا يحدد سن الزواج بقدر ما هو تشجيع للعفة.

إن الإقتراح الملموس لمالتوس من أجل خفض الفقر وتشجيع سعادة الإنسان هو إلغاء قانون الفقراء حيث أنه يدعو لذلك منذ الطبعة الأولى لكتابه (مالتوس 1798، ص209) كما نقح حجته فيما بعد. إن إلغاء هذا القانون لا شك فيه إلا أنه جب أن كون بصفة تدريجية فلا يجب أن يتضمن هذا الإلغاء الأفراد المولودين أو الذين سوف يولدون في السنة التي تلي دخوله مجال التنفيذ كما أن الأطفال الغير شرعيين لن يشكلهم الإلغاء إذا ما ولدو في السنتين التاليتين.

لكي يشرح مالتوس للمجتمع لماذا إلغاء قانون الفقراء هو في مصلحته فالوزراء المكلفين بالدين سوف يشركون في تنفيذ الإلغاء هذا سيسمح للأفراد بتقبل القانون الجديد وفهم مضمونه فالهدف هو تبيين لمختلف الطبقات الإجتماعية أن نتائج قانون السكان لا يجب أن

يضعف عن طريق نظام إعادة توزيع الثروة. إن النتائج الوحيدة الممكن الحصول عليها عن طريق تطبيق هذه القوانين (قانون الفقراء) هي خفض السعر الحقيقي للعمل ورفع ثمن الغذاء.

يضيف مالتوس "...إذا قرر رجل ما الزواج بدون أن تكون له قدرة على تغذية عائلته أظن أنه يجب أن يترك ويتمتع بكامل الحرية حتى وإن كان رأيي أن هذا الزواج هو عملية لا أخلاقية ولا يجب على المجتمع أن يعاقب هذا الفعل أو يقوم بتفاديه بطريقة مباشرة ذلك لأن العقوبة موجودة في قوانين الطبيعة التي تقع فورا على الجاني وهذه العقوبة هي في حد ذاتها قاسية (مالتوس 1817، ص257).

إن العقوبة التي يشير إليها مالتوس هي خجل الأولياء أمام الله وأمام الناس. ونتائج خطيئة الاب تنتقل للأبناء، إذا تنازل الوالدان عن الإبن للكنيسة فإن هذه الأخيرة لن تقوم بالتكفل به، فقط التبرعات وإحسان الناس يمكنها أن تنقض ذلك الطفل من موت محقق. إن هذا التحليل مبني على فكرة أن عدد الأطفال المتخلى عنهم ينقص كثيرا إذا كان المجتمع لا يتكفل بهم، فالعناية بالأطفال يجب أن يقوم بها فقط الآباء البيولوجيون.

التربية

يرى مالتوس أن هناك وسيلة وحيدة لتحسين وضعية الفقير وهي التربية. من بين القيود الثلاثة المقترحة لإستقرار مستوى الغذاء والسكان فإن القيد الأخلاقي هو الأقل تسببا في الضرر المعنوي (Wolff 1976 ، ص1) إن إنخفاض الرواتب الناتجة عن إرتفاع عدد السكان هو ضرر أكبر بكثير من الإمتناع .المشكلة أن هذا العائق الخاص بالإنسان هو إرادي المشكلة أن هذا القيد متعلق بالإنسان وهو فعل إرادي ويكون هذا الفعل حسب درجة القوة من مجتمع لأخر، فهذا القيد يكون في المجتمعات المتقدمة، كما يقترح مالتوس أن تكون هناك تحفيزات من أجل زيادة تأثير القيد الأخلاقي فهو يقترح إنشاء نظام تربوي كنائسي يشبه ما جاء به أدم سميث(مالتوس 1817، ص268) لأن التبرعات المقدمة من الكنيسة أدت إلى إهمال التعليم (Wolff 1976.p111) فيتساءل مالتوس ما لفائد ة من

تحذير الناس من أخطار إنشاء عائلة مادام المجتمع سيتحمل المصاريف المترتبة عن ذلك فمن خلال نظام تربوي كنائسي من الممكن تصحيح الأفكار الخاطئة عن السكان فهذا النظام موجه أساسا للطبقات البسيطة في المجتمع .إنه ليس من الداعي القلق من كثرة الزيجات في الطبقات العليا فالقاعدة الأساسية التي يجب الدعوة لها بكل الطرق هي :" لا يجب تأسيس عائلة دون القدرة على تأمين الغذاء لها "(مالتوس 1817،ص267).

حسب مالتوس يجب محاربة الفكرة المثالية بأن ولادة طفل هي شيء مفيد بحد ذاته: "يجب على المجتمع أن يعلم أنه هو نفسه السبب الرئيسي لآلامه "(نفس المرجع) يجب العلم أن ولادة الأطفال سوف تؤدي يوما ما إلى يد عاملة إضافية وتقسيم الغذاء على كل فرد وتقسيم الرواتب فمالتوس يعارض الأفكار المثالية التي جاء بها أصحاب المذهب المركنتيلي والتي تهدف لزيادة عدد السكان من أجل خفض الرواتب وتعزيز جيش الملك. إن هذه الأفكار مترسخة لدى السكان لكن لا يجب تشجيعها. فإنه يصبح ممكنا نقد الأفراد الذين يدفعون أبنائهم طواعية نحو الفقر بعدما أصبح هؤلاء على دراية بالأخطار. إن مالتوس يعارض أيضا المدافعين عن قوانين الفقراء الذين يعتقدون أنهم يقومون بتضامن على المستوى الوطني. إن الشعور النابع من عمل إرادي خيري حسب مالتوس لم يشمل قلوب الإنجليز. فلا يجب منع التبرع فالسعادة المتبادلة بين المتبرع والمستفيد له فائدة كبيرة بالنسبة للمجتمع ككل. وللزيادة في تلك السعادة يجب أن تعطى تلك التبرعات لمستحقيها.

ممكن لبعض الأشخاص الأسوياء أن يقعوا في مشاكل عابرة رغما عنهم. مثلا يمكن لشخص ما أن ينكسر ذراعه فلا يجب أن نتهمه بالتقاعس. في هذه الحالة لا خوف أن نرى هؤلاء الأشخاص يدخلون في صنف (العيب،Le vice). إنه من المقبول في بلد يكون سكانه ميسوري الحال أن يسمح للأفراد إذا أرادوا ذلك أن يساعدوا الفقراء حتى وإن كان هذا تجاوزا لقوانين الطبيعة. يجب تقديم تلك الإعانات بحذر فالعدالة الإجتماعية تقتضي أن الأشخاص المحتاجين يبقون في أخر درجة من السلم الإجتماعي، فالإعانات ينبغي أن تسمح للمستفيدين بالخروج من حالة الفقر من جهة وتركهم في حالة أسوأ من العمال من جهة أخرى. إن مالتوس لا يريد أبدا تشجيع الكسل لدى العمال ذوي الرواتب المنخفضة، فهو

يلاحظ في كنيسته نقائص سياسة مساعدة الفقراء ونفس الشيء بالنسبة للبيوت المخصصة لاستقبال الأطفال المتخلى عنهم فهو يعتقد أن التشجيع على الولادة يؤدي إلى إختلال في التوازن بين كمية الغذاء وعدد السكان.

قام مالتوس أيضا بنقد نظام توزيع المال الذي يفضل حسبه الرجال المتزوجين، فالأشخاص الغير متزوجين يدفعون ربع رواتبهم كضريبة أما الآباء فلا يدفعون إلا واحد من ثلاثين فهو يرى أن هذا النظام له سلبيات مثل قوانين الفقراء فتشجيع الأشخاص الغير متزوجين على الزواج بهدف تقليل عبئ الضرائب عليهم لا يساعد المجتمع كما أنه يعارض فكرة تحديد راتب أدنى للعمال.

إن قلة النشاط الناتجة عن زيادة الرواتب لا تساعد الوضعية المزرية للعمال. إن المساعدة المالية التي سوف يطلبها البطالون الجدد هي بنفس حجم الزيادة في الرواتب، فنفس التحليل لسوق العمل يمكن القيام به فيما يخص قوانين الفقراء، بالفعل فالنتائج المباشرة لتلك القوانين هي أن يتفوق العرض على الطلب فيما يخص الشغل مما يؤدي لإنخفاض الرواتب. إن الحفاظ على الرواتب في مستوى أسعار المواد الغذائية يحمل نفس السلبيات التي تنتج عن تحديد الراتب الأدنى، فإرتفاع الطلب على المواد الغذائية لا يؤدي إلا لإرتفاع ثمنها.

إن فكرة كوندورسي (Condorcet) لتأسيس صندوق مشترك للإدخار تلقت نقدا من مالتوس فقد قدم كوندورسي إقتراحا من أجل نسبة معينة لإدخار الأفراد بغرض إستخدامها في مرحلة الشيخوخة، يوجه جزء من هذا الإدخار لمساعدة اليتامى والأرامل والمحتاجين لكن مالتوس كان له رأى أخر حيث أكد أن هذا النظام يشجع الجبن والتبعية وهذا ليس حلا. إذا كان الفرد متأكد من أن المجتمع سيتكفل بعائلته وذلك مهما كان مجهوده في العمل كيف يمكن تقدير رغبة كل فرد في إنشاء عائلة. إن الإدخار وهو دافع للعمل يصبح مهددا من هذه الأنظمة فمالتوس لاحظ أن الفقراء لا يدخرون أي جزء من مداخيلهم. إن مسألة الإدخار عنصر مهم في تحليل مالتوس، فالمجتمع ينقسم إلى طبقتين: الأغنياء الذين ينفقون، والفقراء الذين يستهلكون

.الفقير ليست له الرغبة في تحسين وضعيته فهو المسؤول الرئيسي عن النمو السكاني وليس بوسعه إلا أن ينجب الأطفال .فالغني، بتجربته يعلم قيمة المال وهذا ما يجعلهيستثمر فهو الذي يسمح بزيادة وسائل العيش فهو يساعد على تراكم الرأس مال الفلاحي فهنا إتخذ مالتوس موقفا قد يكون مفاجئا لأنه إنتقد قانون ساي الذي دافع عنه ريكاردو لكن يجب التنبيه إلى أن مالتوس كان يفرق بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي فبالنسبة له الطلب على الغذاء ليس له نفس الوزن ونفس التأثير في الإقتصاد كما هو الحال بالنسبة للمواد الإستهلاكية الأخرى. إن (Nassau William) لم يشاطر وجهة نظر مالتوس في هذا الموضوع. فبالنسبة إن الرغبة في تحسين الوضعية موجودة لدى كل الطبقات الإجتماعية وهذا يؤدي إلى إرتفاع في وسائل المعيشة بوتيرة أكبر من النمو السكاني. إن هذا الإختلاف كان من بين الأسباب التي أدت إلى رفض مقترحات مالتوس فيما يخص إلغاء قوانين الفقراء من طرف لجنة التحقيق حول هذا الموضوع.

رغم أن مالتوس يؤكد أن المسؤولين فيما يخص الفقر هم الفقراء، إلا أنه يؤمن بالدور الإيجابي للحكومة فهو يرى أنها لها القدرة على العمل كما هي الفاعل الرئيسي في إتخاذ القرارات عندما تقرر البلاد محاربة النمو السكاني. فتأثير الحكومة في الطبقات الدنيا أكيد فباستطاعتها تشجيع ثقافة الحذر في المجتمع. من أجل ذلك على الحكومة أن تضمن الحقوق على الممتلكات وتدعم المساوات في تطبيق القانون فمالتوس يرى أن الحروب والضرائب المبالغ فيها وكذلك النظام المتعلق بقانون الفقراء هي عناصر مضرة بسعادة المجتمع.

نظرية Boserup: نقيض نظرية مالتوس

إن نظرية Ester Boserup (1965) التي قدمتها في مؤلفها المشهور "التطور الزراعي والضغط السكاني "[1] جاءت بعكس المذهب الفكري الذي كان يدافع عنه المالتوسيون الجدد في القرن العشرين، وذلك بعد دراسة قامت بها في جزيرة جافا في أندونيسيا. بالنسبة لها إن

[1]« Evolution agraire et pression démographique »

الضغط الديموغرافي هو الذي يحفز المزارعين على إعتماد تقنيات فلاحية جديدة ومركزة والتي تسمح بتسريع وتيرة المحاصيل في نفس المساحة الزراعية عن طريق بذل عمل أكبر. حسب ما جاءت به بوزروب فإن تخفيض المدة التي تكون فيها الأرض غير مزروعة نتيجة لزيادة عدد السكان تؤدي إلى إنخفاض المردود وتتطلب أيضا عمل أكبر، فهناك عاملين يؤديان إلى نقص المردود اليومي من العمل (كمية أقل من الأرز المنتج في اليوم). فانطلاقا من نسبة كثافة سكانية معينة فإن هذا الإنخفاض يكون بقدر كاف لتحفيز المزارعين لإعتماد تقنيات مركزة مثل تقنية زراعة الأرز (زراعة الأرز بإستخدام المياه السطحية وبناء حواجز وغمر المساحة المزروعة بالمياه). رغم أن هذه التقنية لها مردود أقل في اليوم إلا أنها تسمح بإنتاج كمية أكبر من الأرز في مساحة أقل وهذا ما يؤدي إلى تحمل ثقل سكاني أكبر.

فمن باب سياسة التنمية الزراعية فإن نظرية بوزروب إعتمدها المذهب الليبرالي الجديد بما أن المزارعين بإمكانهم التجديد حتى يتأقلموا مع الصعوبات الجديدة التي تنتج عن النمو السكاني. فيجب فقط التأكد من أن هؤلاء المزارعين يكون لهم مدخل إلى السوق.

مالتوس وبوزروب: خلاصة الأفكار

إنه من الممكن إيجاد الأمثلة عن كلتا النظريتين في أزمنة وأمكنة مختلفة لتؤكد أو تنفي إحداهما، ولكن بعض الكتاب حاولوا إيجاد خلاصة للمذهبين: هذه الخلاصة تقوم على فكرة أن تاريخ الديناميكية الفلاحية لمنطقة معينة هي نتاج للتداول بين مراحل لأزمات مالتوسية (إتلاف المحيط، إستغلال غير عقلاني للموارد، إفقار الفلاحين ...) ومراحل تطورية بوزروبية (المحافظة على المحيط، الزراعة المركزة، الغنى...). تمتاز هذه الرؤيا بطرح الإشكالية في قضايا التنمية الزراعية في الواقع: "كيف يمكن تسريع الإنتقال الزراعي بين المذهبين؟" (Jouve, 2006. p56، Pollini, 2012 ،p128).

من المهم معرفة كيف يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بدون الخروج من الإطار الذي تفرضه الجدلية القائمة بين أفكار مالتوس والتي تقابلها أفكار بوزروب؟ بالفعل كلتا المقاربتين جعلتا من العلاقة بين الموارد المتاحة والسكان المحرك للديناميكيات الزراعية والإيكولوجية

(Cochet،2004). بالنسبة لمالتوس الموارد المتاحة محدودة الكمية أما الزيادة السكانية فلا تؤدي إلا إلى تنظيم للثقل أحيانا يكون قاسيا. بالنسبة لبوزروب، بالعكس الضغط الديموغرافي هو الذي يشكل العامل المستقل الذي يحفز المزارعين على اعتماد تقنيات زراعية مركزة. إن كلا المذهبين لا يأخذان بعين الإعتبار في التحليل الخصوصيات الإجتماعية والإيكولوجية والإقتصادية في منطقة أو مجتمع معين أو فترات تاريخية معينة (Leach et Fairhead،2000).